



نائب مدير الهيئة العامة للبيئة أكد أن البلدية غير بعيدة عن النيابة في حال ثبت تساهلها في إزالة المخيمات غير المرخصة

## العنزي لـ «الأنباء»: موسم البر الحالي دون الطموح وتخصيص «التخيم» في العام المقبل وارد

دارين العلي

قال نائب المدير العام للهيئة العامة للبيئة للشؤون الفنية م. محمد العنزي ان موسم التخيم الحالي الذي شارف على الانتهاء كان دون الطموح بسبب المخالفات المتعددة وعدم الالتزام بالاشتراطات والمعايير وكذلك لضعف الرقابة اللاحقة من قبل الجهات المعنية. وشدد العنزي خلال حوار مع «الأنباء» على ضرورة ايجاد حل جذري بتحديد أماكن للتخيم وادارتها من قبل الشركات أو التعامل معها كمشاريع صغيرة، بهدف تحديد الجهة التي ستكون مسؤولة أمام الهيئة. وأكد أن التدهور البيئي والضغط والاحمال البيئية ما زالت كبيرة ومؤثرة في جون الكويت، ولكن منع الصيد فيه ساهم وفق هيئة الزراعة والصيادين بتحسين نوعية الأسماك وزيادة أعدادها وأحجامها خارج الجون. واعتبر العنزي أنه أن الأوان للتفكير خارج الصندوق وذلك بوضع خطط لحلول استراتيجية جذرية عبر نقل المشاريع الموجودة والمؤثرة على جون الكويت إلى مناطق أخرى كمحطة الشويخ لتوليد الكهرباء وميناء الشويخ وذلك لتخفيف الضغط البيئي على الجون. وأعلن عن طرح مسألة الوقود المستخدم في محطات القوى والذي يسبب زيادة نسب التلوث في انبعاثات المحطات لاستبداله بوقود نظيف وخال من الكبريت، مؤكدا ان الوزارة لن تكون بمفردها في مواجهة هذه المخالفة وانما الجهة التي تزودها بالوقود. وتطرق العنزي خلال اللقاء إلى كثير من القضايا البيئية كلبده بنقل مصانع عيشرج، وضرورة زيادة الشركات العاملة على ازالة اطرار ارحية، ومشاكل الصرف الصحي وشبكات الامطار وغيرها من الموضوعات، وإلى التفاصيل:

## الشويخ الصناعية ستتحول إلى تجارية خدمية والصناعات الحرفية إلى مناطق بديلة

وإذا كان هناك مخيمات غير مرخصة وفي أماكن ممنوع التخيم فيها فإنها سترد في تقرير فريق الهيئة بعد انتهاء موسم التخيم، وستتم إحالتها إلى النيابة، فالقانون يطبق على الجميع وكما تتم مخالفة المواطن ستم مخالفة الجهة المناط بها الترخيص والتنظيم وفي هذه الحالة ستكون البلدية غير بعيدة عن النيابة في حال تساهلت في إزالة المخيمات غير المرخصة أو غير المنتظمة باشتراطات ومعايير البيئة.

### القطاع النفطي

لو تحدثنا قليلا عن القطاع النفطي، نلاحظ حاليا زيادة حوادث التسربات النفطية ولا يخفى على أحد أضرارها على البيئة فما تعليقكم على ذلك؟

● القطاع النفطي عليه اليوم مسؤولية إدارة العمليات حيث زادت عمليات التسرب، ونحن نطالبه بالشفافية في التعامل مع أي حوادث نفطية ونزويد الهيئة بالمعلومات الكاملة دون نقص والإبلاغ عن الحوادث التي تحصل فيها ملاحظتها خلال الفترة الماضية.

وما سبب ازدياد هذه التسربات والحوادث برأيكم؟  
● قدم بعض منشآت القطاع النفطي توقف بعض العمليات في المنطقة الجنوبية وإعادة تشغيلها مجددا ينتج عنه التلوثات، وأخذ الحيطه ووسائل الحماية الاستعداد أساسية في القطاع النفطي، فأي حادث ولو كان عرضيا لا شك سينتج عنه تلوث سواء في الهواء أو المياه.

وهل الهيئة تتعامل مع هذه الحوادث بمسطرة واحدة؟  
● مسطرتنا واحدة وهي القانون البيئي سواء الأفراد أو المؤسسات أو الشركات أو الجهات الحكومية، والأحالات للنيابة العامة طالت مختلف الشركات في القطاع النفطي وليس لدينا أي استثناءات في تطبيق أحكام القانون وحتى إذا وقع خطأ من قبل هيئة البيئة فستتم إحالتها إلى النيابة وقد حدث ذلك فعلا في بعض القضايا، فالقانون البيئي رسم خارطة العمل البيئي الجديدة في الدولة.

### تقييم الأداء البيئي

كنت قد أعدت تقارير لتقييم الأداء البيئي فمتى سيتم نشرها؟  
● انتهت الهيئة فعلا من مسودة تقريرين لاداء البيئي للأشغال والصناعات وستستكمل لجمع الجهات والهدف من هذه التقارير تحديد مواطن الخلل ووضع الجهات أمام مسؤولياتها وهي شبيهة بتقارير ديوان المحاسبة وسترفع إلى المجلس الأعلى للبيئة في اجتماعه المقبل وستنشر هذه التقارير بعد اعتمادها.

بشكل يومي أو مبرمج من تلك المناطق، وتنظيم الطرق المعبدة داخل البر والرقابة على استخدام المركبات، وكذلك تنظيم المحال، ونحن لكي نلوم المواطن علينا كأجهزة حكومية توفير ما يحتاجه وخصوصا البلدية المناط بها هذا الأمر، وبالتالي نحن نرى أن إدخال القطاع الخاص في تنظيم المخيمات الربيعية وتوفير هذه الخدمات سيساهم كثيرا في الحد من المخالفات.

### تأجير البر

هل تعني أن يتم تأجير البر أو تخصيصه مؤقتا؟  
● نحن نعلم أن البر يؤجر حاليا من قبل أشخاص عاديين فلماذا لا نجعل الأمر رسميا لتحديد المسؤولية مباشرة على الأشخاص أو الشركات الراغبة بالاستثمار في مناطق التخيم بشكل منظم بالتنسيق مع البلدية ووزارة التجارة، وبالتالي فإن عملية تنظيم المخيمات من خلال الشركات أو المشاريع الصغيرة يعطي فرصة للشباب الكويتي بإقامة مخيمات يتم تأجيرها وقائدها البيئية أن يكون التعامل مع الشركة منظمة تضمن الاستغلال السليم للمكان وتطبيق الاشتراطات والمعايير وأن يستمتع المواطن بالتخيم ضمن ضوابط وشروط كما يحصل في المنتزهات والأندية، والمسؤولية المباشرة على المخالفة لن تكون على المواطن مباشرة وانما على الشركة أو المشروع الصغير الذي قدم هذه الخدمة.

هل هناك إمكانية لتطبيق هذا الأمر في موسم التخيم المقبل؟  
● نعم طبعاً هناك إمكانية كبيرة فنحن نطرحها هذه الفكرة على البلدية التي بدورها تطرحها على التجارة لإدراجها ضمن الأنشطة التجارية المؤقتة المسموح بها وستكون من المشاريع الناجحة التي تضمن بها الرقابة البيئية السليمة وفي الوقت نفسه يكون هناك مردود اقتصادي لها للمشاريع الصغيرة.

يتهمك البعض بالتساهل مع البلدية في التفاوض عن بعض المخيمات غير المرخصة وعدم إلزالتها؟  
● غير صحيح، فأي شكوى ترد إلينا عن المخيمات غير المرخصة نبلغ البلدية بها مباشرة ونطلب الإزالة،

بذلك حلا جذريا واقتصاديا مناسباً.

كان من المفترض الانتهاء من إزالة اطرار ارحية نهاية العام الماضي فلماذا التأخير في ذلك؟

● الشركات تعمل بكامل طاقتها ولكن الكميات كبيرة وضخمة جدا وسنحتاج إلى فترة زمنية أطول فالكميات المزالة لم تصل إلى النصف وأجد أننا بحاجة لزيادة عدد الشركات العاملة هناك للتخلص بشكل أسرع من الاطرار.

### التخيم دون الطموح

ونحن على مشارف انتهاء موسم التخيم كيف تقيمون الموسم الحالي؟ وما ملاحظتكم؟

● موسم التخيم الجاري دون الطموح، فالمخالفات ما زالت مستمرة وآثارها ستكون واضحة وجسيمة خلال موسم الصيف القادم بسبب قلة الامطار ونظرا لحركة المركبات وتفكك التربة فإننا سنعاني من الغبار لأقل سرعة للرياح، وقد بدأنا منذ الآن بملاحظة ذلك، وكل من لا يهتم بالهيئة العامة للبيئة بشأن التشديد على المخيمات سيرد أن الهدف هو المصلحة العامة لأن أي استغلال للبيئة البرية بشكل خاطئ ستكون تأثيراته على صحة المواطنين فيما بعد.

وما برأيك الحل لتنظيم موسم التخيم فريغم كل تدابيركم تجدونه دون الطموح؟

● الحل الاساسي للتخيم يكمن في عملية تنظيمه بشكل كامل فإصدار التراخيص دون رقابة كأنه لم يكن، ونحن نحتاج للرقابة اللاحقة وهذا لا يتم بالشكل المطلوب، والحل الجذري يكمن في اقتراح للهيئة لتحديد أماكن التخيم في شمال ووسط وجنوب البلاد تدار بشكل منفصل سواء من خلال البلدية أو القطاع الخاص بحيث تكون الرقابة فيه بشكل مستمر وتكون هذه الجهة هي المسؤولة مباشرة أمام الهيئة وليس المواطن، فهناك خدمات ضرورية في البيئة البرية لا يمكن لوم المواطن على عدم تواجدها، فنحن كأجهزة حكومية علينا توفير مستلزمات يجب أن نأخذها بعين الاعتبار فمكان التخيم يجب أن يكون نظيفا وعلينا تأمين نقل النفايات

للبيئة القادم لوضع حل جذري للوقود المستخدم في محطات الكهرباء في البلاد إذ يجب ان يكون وقودا نظيفا وخاليا من الكبريت الذي يلوث الهواء بغض النظر ان كان قريبا من المناطق السكنية أم لا.

بالعودة إلى المشاريع التي الجون ما المشاريع التي يمكن نقلها أيضا منه؟

● ايضا من المشاريع التي يجب العمل على نقلها أيضا الموانئ كميناء الشويخ باتجاه الشمال والهدف من ذلك استبدال مواقع هذه المشاريع القائمة بأخرى ذات مردود اقتصادي واجتماعي أكبر ويساهم في مسيرة التنمية المستدامة. وهذا التوجه في نقل المشاريع من الجون يتناسب مع توجه الكويت لأيجاد خطة تنموية طموحة ومشاريع تطوير الجزر والمناطق الشمالية القريبة جدا من منطقة الجون لن يكون مردوها مناسبة ما لم يتم حل مشاكل الجون بشكل جذري.

وهل بدأت طرح هذا الأمر على الجهات المعنية؟

● نعم فعلا طرحنا ذلك ووجدنا تجاوزا لدى الجهات لتنفيذ مثل هذه الخطط الموحدة، وهناك بعض الجهات قالت إن هناك عراقيل معينة كإيجاد الأراضي البديلة وستسعى الهيئة لرفع هذه المشاريع أمام المجلس الأعلى للبيئة لتوفير أراض بديلة وتوفير الميزاتيات لوضع هذه الحلول.

### الشويخ الصناعية

ومنطقة الشويخ الصناعية أيضا تمين مشوهة بيئيا فكيف تتم معالجة ذلك؟  
● تم الاتفاق مع الهيئة العامة للصناعة والبلدية لتوطين الأنشطة في منطقة الشويخ والري ونلاحظ أنه بدأ فعلا استبدال الأنشطة هناك من أنشطة حرفية ملوثة إلى أنشطة خدمية تجارية ونحن مستمرون في هذا التوجه حيث باتت المنطقة جاذبة لأن تكون خدمة أكثر منها صناعية إلا بعض القطاع والمواقع التي هناك تنسيق لتغيير نوعية الأنشطة الموجودة فيها وهذا من اختصاص الهيئة العامة للصناعة والبلدية لايجاد بدائل أخرى لها في مناطق حرفية شاملة بعيدة عن المناطق السكنية وستشكل



م. محمد العنزي يتحدثان للزميلة دارين العلي

م. محمد العنزي يتحدثان للزميلة دارين العلي

أنه لم تعد هناك مساحات مناسبة لإنشاء محطات جديدة على الساحل؟  
● اعتقد أن المنطقة الجنوبية يوجد فيها مساحات، ونحن نرى أنه لا يوجد ضرورة لإقامة المحطات مباشرة على الخط الساحلي، فعلى الوزارة البدء بالتفكير بإنشاء المحطات في الداخل وإيجاد منفذ لها لمياه السحب ومياه التبريد على الخط الساحلي، ونحن نجد أن هذه الحلول يجب أن تكون أساسية في خطط الوزارة وليست مجرد حلول مقترحة تبني عليها الخطط.

انبعاثات من محطة الدوحة والقوى، رصدتم مؤخرا انبعاثات كثيفة من محطة الدوحة وراجعتم الوزارة في هذا الشأن فما المستجدات؟

● الانبعاثات الصادرة عن محطات القوى وخاصة محطة الدوحة واضحة جدا في فصل الشتاء وهذا الأمر بسبب الانقلاب الحراري فنجد ان الملوثات قريبة جدا من الأفق ويمكن مشاهدتها بشكل أكبر عما هو في الصيف، ولكن هذا الأمر لا يعني ان هذه الانبعاثات غير ملوثة والسبب في ذلك الوقود المستخدم في تلك المحطات، ومسؤولية الوزارة في ربط القراءات الخاصة بمخرجات تلك المحطات مع مركز الرقابة في الهيئة يسمح بالنظر في المعدلات إذا كانت مرتفعة، ووزارة الكهرباء لن تكون الوحيدة في مواجهة هذه المخالفة وانما أيضا الجهات التي تزودها بالوقود الذي يجب أن يستبدل بشكل كامل حيث طلبت الوزارة من مؤسسة البترول أكثر من مرة تغيير الوقود وهذا ما سيكون على جدول أعمال المجلس الأعلى

الري، وحاليا هناك حلول موجودة أمام الوزارة لتكوين هذه المحطات حاليا بانتظار بلدية الكويت لمنهم التراخيص لإنشاء تلك المحطات، وهذا سيساهم في تخفيف الاحمال البيئية على الجون، وهناك بعض التقنيات تقدم من الدول الأخرى ونحن في الهيئة نراها حلا مستحقة يمكن اللجوء إليها كوحدة المعالجة المتكاملة وهي عبارة عن سفن تعمل على زيادة معدلات الأوكسجين ومعالجة المؤثرات الخارجة من كل مجرى بحيث تكون المياه التي تصب في الجون نظيفة أو على الأقل بتأثيرات منخفضة، كما يمكن زيادة معدلات الأوكسجين من خلال تركيب نوافير وسوانر لتجريب المساهم الراكدة في الجون لان حركة التيار في الجون ضعيفة جدا ولا يمكنها تشتيت الملوثات ويمكن استخدام جسر الشيخ جابر كأحد الوسائل للمساهمة في زيادة معدلات الأوكسجين في الجون.

تحدثتم عن وجود تأثيرات لمحطات القوى الكهربائية على الجون فما الحلول لذلك؟  
● هناك استحقاقات على وزارة الكهرباء عليها القيام بها لنقل بعض المؤثرات الموجودة على الجون كمحطات تحلية المياه ومياه التبريد والمياه الناتجة عن المقطرات، ويجب هنا التفكير خارج الصندوق بالتفكير في حلول استراتيجية كبيرة باعادة توطين بعض المشاريع التابعة للوزارة كمحطة خارج جون الكويت كمحطة الاحمال البيئية.

كيف يمكن نقل المحطة ووزارة الكهرباء لطالما كرت

قال م. محمد العنزي ان عيشرج منطقة صناعية كانت ولا زالت مشكلة أساسية بالنسبة للبيئة ولكن تنفيذ القرارات التي اتخذت من مجلس الوزراء والمجلس الأعلى للبيئة باتت وشيكة حيث تم تخصيص موقع في ميناء عبدالله لحوالي 40 قسيمة موجودة في عيشرج وبدأ البرنامج الزمني بالتجهيز لنقل هذه الصناعات خلال الأشهر المقبلة وستوالى حسب المنشآت الموجودة وسيكون الحل النهائي لهذه المنطقة وهي من أهم سواحل الكويت، وكل ذلك كان قرار المجلس الأعلى للبيئة وهذا ينطبق على

بداية نود تقييم الوضع في البيئة الكويتية قبل القانون البيئي وبعده، ماذا اختلف بعد التطبيق؟

● لا يمكن الحكم في الوقت الحاضر، إلا ان الشواهد الرئيسية لبعض مكونات البيئة تشهد تحسنا كبيرا جدا يمكن أن نراه بداية على البيئة البحرية بعد التحسن الذي لمسناه في الثروة السمكية خصوصا بعد منع الصيد في جون الكويت، كما ان التعديلات على البيئة البحرية عبر مجاري الامطار وان كان بعضها مازال موجودا، إلا ان هناك وقائع تغيرت وخصوصا في أشهر المجاري وهو مجرى الغزالي حيث أثبتت دراسات جامعة الكويت انخفاض معدلات الملوثات الصناعية في منطقة الجور، وكل ذلك حصل بعد تطبيق القانون، كما أن تقدم الكويت في مؤشر الأداء البيئي العالمي الصادر عن جامعة اليمركية إلى مراكز متقدمة كان بناء على تطبيق أحكام القانون البيئي خلال الفترة الماضية.

ذكرتم أن هناك تحسنا في الثروة السمكية والبيئة البحرية في جون الكويت فما مدى هذا التحسن خصوصا أنه من المعلوم أن التدهور البيئي في الجون كبير جدا؟

● يجب التفريق هنا بين التحسن الحاصل والوضع الحقيقي للجون، فالتدهور البيئي والضغط والاحمال البيئية ما زالت كبيرة ومؤثرة، ولكن منع الصيد في الجون وفق المادة 108 من القانون ساهم وفق هيئة الزراعة والصيادين بتحسين نوعية الأسماك وزيادة أعدادها وأحجامها خارج الجون، إذ ان الجون يعتبر حاضنة للأسماك وكانت عمليات الصيد فيه تطول الأسماك الصغيرة ما يستنزف الثروة السمكية، أما المؤثرات الأساسية على الجون من محطات قوى كهربائية ومناطق صناعية والأنشطة البشرية المختلفة ومجاري الامطار فما زالت تأثيراتها مستمرة وستبقى ما لم يتم تنفيذ الحلول الجذرية التي وعدنا بها أصحاب الاختصاص في كل جهة.

مجاير المياه قضية مجاري المياه من أكثر القضايا التي تم تناولها وبالرغم من كل جهود الهيئة مع وزارة الأشغال مازال الوضع على ما هو عليه فهل سيبقى كذلك لحين تنفيذ مشاريع الانفاق العميقة؟

● في آخر اجتماع لنا مع وزارة الأشغال بلغنا المعنيين بأن مشروع الانفاق العميقة هو مشروع استراتيجي وحل جذري مستحق، إلا أنه بعيد المدى وبالتالي خلال هذه الفترة يجب اتخاذ عدة إجراءات لتخفيف ضغوط هذه المجاري كمحطات معالجة وتشديد الرقابة على شبكات الامطار والصرف الصحي خصوصا في المناطق التي نجد فيها الهيئة تأثيرا كبيرا على الجون، مثل مناطق جلب الشويخ والشويخ

قضية مجاري المياه من أكثر القضايا التي تم تناولها وبالرغم من كل جهود الهيئة مع وزارة الأشغال مازال الوضع على ما هو عليه فهل سيبقى كذلك لحين تنفيذ مشاريع الانفاق العميقة؟

في آخر اجتماع لنا مع وزارة الأشغال بلغنا المعنيين بأن مشروع الانفاق العميقة هو مشروع استراتيجي وحل جذري مستحق، إلا أنه بعيد المدى وبالتالي خلال هذه الفترة يجب اتخاذ عدة إجراءات لتخفيف ضغوط هذه المجاري كمحطات معالجة وتشديد الرقابة على شبكات الامطار والصرف الصحي خصوصا في المناطق التي نجد فيها الهيئة تأثيرا كبيرا على الجون، مثل مناطق جلب الشويخ والشويخ

## تنفيذ قرار مجلس الوزراء بإزالة «عشرج» قريبا

قال م. محمد العنزي ان عيشرج منطقة صناعية كانت ولا زالت مشكلة أساسية بالنسبة للبيئة ولكن تنفيذ القرارات التي اتخذت من مجلس الوزراء والمجلس الأعلى للبيئة باتت وشيكة حيث تم تخصيص موقع في ميناء عبدالله لحوالي 40 قسيمة موجودة في عيشرج وبدأ البرنامج الزمني بالتجهيز لنقل هذه الصناعات خلال الأشهر المقبلة وستوالى حسب المنشآت الموجودة وسيكون الحل النهائي لهذه المنطقة وهي من أهم سواحل الكويت، وكل ذلك كان قرار المجلس الأعلى للبيئة وهذا ينطبق على

مناطق صناعية أخرى ربما لا تكون على الساحل الا أن تأثيراتها تصل إلى الساحل كمنطقة شرق كمتجان اتحاد الصيادين وتعديات شبكات الامطار لمنطقة قديمة وغير منظمة وهناك توصية للمجلس الأعلى للبيئة لإزالتها وفق ما لدينا من معلومات أن هناك قرارا من مجلس الوزراء بوضع جدول زمني لازالة هذه المنطقة التي تقع في قلب العاصمة الاقتصادية للدولة حيث توجد فيها أبرز المشاريع الاقتصادية والتنموية ومنها حديقة الشهيد وبالتالي هذه المنطقة ستخضع لتطوير.

## انهيار المخزون السمكي وتقرير بالأسباب إلى «الوزراء»

تحدث م. محمد العنزي خلال اللقاء عن توصية هيئة البيئة بمنع الجر الخلفي الذي أثار استهجان اتحاد الصيادين ورفض اعتبار الجر سببا لانهيار المخزون السمكي، والمنع استتبع بتشكيل لجنة يطلب من مجلس الوزراء تضم الهيئة و«الزراعة» و«الأبحاث» لدراسة المخزون السمكي حيث سترفع نتائج عملها لمجلس الوزراء، لافتا إلى وجود توافق بين الجهات وتأكيدات على أن هناك تأثيرا كبيرا في الثروة السمكية

بسبب بعض الممارسات وإبرزها الجر الخلفي. وأكد العنزي تأييد ودعم الهيئة لاستمرار منع الجر الخلفي، معتبرا الأمر مسؤولية وطنية تصب في المصلحة العامة لزيادة المخزون السمكي وهو قرار استراتيجي للدولة، لافتا إلى أنه يسمح للصيادين بالصيد في المياه الاقتصادية، مشددا على أن هيئة الزراعة لن تقصر في توفير الحماية والوقود وجميع متطلبات الصيادين.